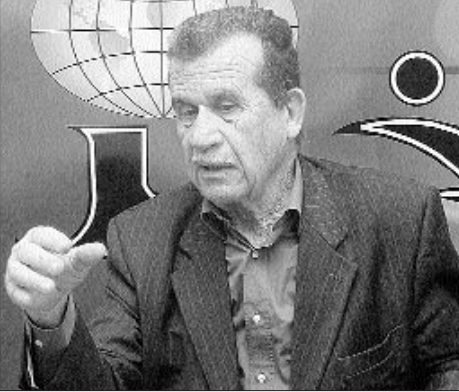


فطور الصباح

الجزائريون يواجهون صعوبات للوصول إلى المتوفر منه في الجزائر

يتمكننا الاستفادة من 80 بالمائة من أرشيف مرحلة الثورة المتواجد بفرنسا

اعتبر السيد يوسف الخطيب أنه بالإمكان الاستفادة من أرشيف مرحلة الثورة التحريرية المتواجد بفرنسا، سواء بمنطقة أكس أو برفانس أو غيرها، مشيرا إلى أن قلة الكتابات التاريخية بخصوص مرحلة الثورة يعود في جزء منه إلى عدم القدرة للوصول إلى مصادر التوثيق، خاصة الأرشيف المتواجد في الجزائر .



بالصوت والصورة، وقد تم الشروع في اعتماد هياكل خاصة بالمجمعة من خلال إنشاء فروع في كل الولايات وتشكيل لجان علمية بالتنسيق والتعاون مع الجامعات وغالبا ما تشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء يترأسها أحد الأساتذة الجامعيين بمساعدة أحد المجاهدين فيسما يعين مقرر من الوسط الجامعي وتنبثق عن اللجنة لجان ولائية وخلية عمل تشمل 4 أعضاء يقومون بالتسجيل، كما تقرر تفرغ اللجان على مستوى البلديات لتفعيل العمل الذي يتم القيام به، وجمع كل ما يمكن الحفاظ عليه كأرشيف موثق مثل الصور والوثائق والشهادات الحية.

وتكمن أهمية العمل الخاص بجمع الشهادات في توفير مادة خام وبنك معطيات شامل يشكل أرشيفا مختلف المراحل التاريخية .

ص.ح

لا أومن بوجود شيء اسمه التاريخ الرسمي

الدولة بكتابة هذا التاريخ رغم مرور 40 سنة من الاستقلال. وأكد سي حسان بأنه لا يومن بوجود شيء اسمه التاريخ الرسمي "فالدولة لم تفعل شيئا من أجل جمع الشهادات والوثائق وتدوين التاريخ الصحيح، أما المؤرخين وهم من أغلبية فرنسية فقد اعتمدوا أساسا فيما كتبوه على مصدر واحد، هو أرشيف قصر فانسن الفرنسي الذي لا يحمل كل الحقيقة، كما أنه يترجم رؤية واحدة للأحداث، هي الرؤية الفرنسية، وعليه فإن الاعتماد على هذا النوع من الأعمال ليس مجديا و لا نافعا".

أما عن ارتباط كتابة التاريخ بالراهن السياسي، فقد أكد ضيف "فطور الصباح" على عدم اهتمامه بأي من الاعتبارات السياسية ولا خوفه منها في إرر ادته "بتمسكين الشباب من الاطلاع على تاريخ هو أقرب إلى الصحة" قبل أن يضيف "نحن نحاول رفع الغبار عن هذه الحقبة الحيوية من تاريخنا بكل نزاهة وموضوعية وصدق و في ذلك لسنا مطالبين بإرضاء أي طرف". ويركز الخطيب على أهمية الشهادات خاصة وأن أغلب المجاهدين من كبار السن، ولذلك

ص. حفيظ

● أشار ضيف "فطور الصباح" أن الجمعية التي تم تأسيسها في الجزائر بغرض توفير بديل للكتابة التاريخية انطلاقا من شهادات الفاعلين الذين عايشوا الأحداث ستمثل إحدى الوسائل الكفيلة بالاحتفاظ بالذاكرة الجماعية، مضيفا أن الجزائريين لم يكن باستطاعتهم الكتابة في مرحلة من المراحل التاريخ الجزائري لكونهم كانوا يعانون من الرقابة على عكس المؤرخين والكتاب الفرنسيين، فما كان متوفر هو أرشيف «فانسان» الفرنسي فيما لم توفر للكتاب والمؤرخين الجزائريين فرص للإطلاع الكامل على الأرشيف.

وأوضح الخطيب "ما يهمننا حاليا هو إمكانية الاطلاع و الاستفادة من نسبة 70 إلى 80 بالمائة من الأرشيف الفرنسي، لأن هذا الأرشيف يفيدنا بما يحتويه من توثيق ومعطيات ، وأرى أن الولاية الرابعة كانت إلى حد كبير من بين الولايات خلال الثورة التي تتميز بغزارة المراسلات والتشقاير اسنمت بطابع بيروقراطي بعد أن طبقت حرقيا أرضية الصومام".

بالقابل أشار الخطيب "هناك 20 بالمائة من الأرشيف الفرنسي غير قابل للتوظيف والاستغلال لأنه عادة ما يحتوي على التقارير الخاصة وهي في الغالب تقارير مفلوطة أو محرقة تندرج في سياق الدعاية". وعن الإجراءات التي تم القيام بها للوصول إلى الأرشيف أوضح الخطيب "لقد راسلنا العديد من الجهات وقدمت

أكد يوسف الخطيب الذي نزل ضيفا على ركن "فطور الصباح" أول أمس على أن إنشاء مؤسسة الولاية التاريخية الرابعة كان "بهدف الاضطلاع بواجب كتابة تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، خاصة بعد أن اقتنعنا بتخلفنا في هذا الشأن". وأضاف بأنه حان الوقت بعد أربعين سنة من الاستقلال لتهتم الدولة بكتابة التاريخ بجدية وموضوعية .

● أوضح يوسف الخطيب رئيس مؤسسة الولاية التاريخية الرابعة أن المحاولات السابقة لكتابة تاريخ الثورة التحريرية عبر تنظيم عدد من الندوات والملتقيات والأيام الدراسية، الدعوات إلى خلق فضاء متراكم من المعلومات لكتابة التاريخ وجمع الشهادات الحية لاسيما تلك التي نظمت سنة 1998 بنادي الصنوبر من طرف الولاية الرابعة التاريخية بعد الدعوة التي وجهتها المنظمة الوطنية للمجاهدين لم تكن كافية تماما. وقال الخطيب "نحن بحاجة إلى مضاعفة الجهود بجدية"، قبل أن يوزع أحد أسباب إقدام قيادات ومجاهدي الولاية التاريخية الرابعة على مبادرة إنشاء المؤسسة إلى تسجيل عدم اهتمام

27 الخبر

مشكل وصول السلاح وتهميش الداخل فجرّ الموقف

"لقاء الإليزي" بين ديغول وقيادات الولاية الرابعة لم يؤثر على مسار الثورة

وبروز شعور بأنه تم التخلي عن الداخل، مشددا على أنه في غياب رد من الحكومة المؤقتة حول مقترحات الجنرال شارل ديغول بعد خطابه حول تقرير المصير، بادر النقيان سي الأخضر وحليم لتنظيم لقاء «الإليزي» و قد اعترف سي خنضر بقيامه بالمبادرة، بينما لم يكن العقيد سي أمحمد في المرحلة الأولى على اطلاع بحثيات اللقاء الأول الذي جرى في المدينة بين ممثلين فرنسيين ومثلي جيش التحرير للولاية الرابعة، مضيفا أن سي أمحمد وسي صالح كانا يضمنان القيادة بالنيابة.

وعن لقاء «الإليزي» الذي جرى في جوان 1960 أشار الخطيب "كان هناك العقيدان سي أمحمد وسي صالح، فضلا عن النقيب سي الأخضر وقد أرادا معرفة محتوى المقترحات التي يريد الفرنسيون تقديمها بالتدقيق، وخلال اللقاء قدم الطرفان شروطهما وكانت مطالب فرنسا معروفة مثل وقف إطلاق النار، تسليم السلاح، بالمقابل طالب الوفد الجزائري وقتا لإجراء الاتصالات واستشارة كافة الأطراف الجزائرية ابتداء من مجموعة الخمسة التاريخية المنتخبة بفرنسا بعد أن حولت طائراتهم عام 1956 م بينهم بوضياف وآيت أحمد وين بلة وخيضر والدكتور الأشرف، كما تم اقتراح لقاء يمثل الحكومة المؤقتة لكن الطلب رفض، فاقترح حيزم من الوقت لاستشارة باقي الولايات، وعن تداعيات القضية شدد الخطيب على أنها لم تؤثر على مسار الثورة وأن اللقاء كان عرضيا وقد حوكم كل من سي الأخضر وحليم وعوقبا من قبل جيش التحرير لاتخاذها قرارا دون الرجوع للقيادة، وعلى عكس الشهادات المقدمة من قبل الجنرال شال في كتابه «ثورتا» حول قضية «سي صالح» أشار الخطيب أنه لم يتم تصفية لا العقيد سي صالح ولا العقيد سي أمحمد، كما أن موقف قائد الولاية الشالشة محند ولد الحاج كان متحفظا ولم يقل بما اقترح عليه بخصوص لقاء الإليزي ، مضيفا أن الجنرال شارل ديغول حينما لاحظ بأن هذه الوجهة غير سديدة ارتأى التوجه للحكومة المؤقتة لفتح المفاوضات، مشددا "لم تكن هناك تصفيات والأمر اقتصر على معاقبة النقيب حليم و سي الأخضر".

ص. حفيظ

عدد المتورطين في "البلويت" بالولاية الرابعة بلغ الثلاثمائة

ضيف فطور الصباح- الذي أضاف أن الصدفة أدت إلى اكتشاف خيوط القضية بالولاية الرابعة التي كانت مثالا يقتدي به في التنظيم الإداري والعسكري.

وقال الخطيب إن انضمام عناصر كانوا ينتمون لجيش بلحاج جيلالي الذي حارب جيش التحرير الوطني في منطقة الشوريس تمكنوا من الالتحاق بالثورة، فتسلل بينهم عناصر كانوا على اتصال بجماعة "البلويت"، ومعهم أسلحة لم تكن فعالة، مما أشار كثيرا من الشكوك بين قادة الولاية. وأضاف الخطيب أن بعض من هؤلاء العناصر كانوا من ضمن عناصر الجوسسة الفرنسية الذين يعملون تحت لواء نداء "سلم الشجعان" وإحل التفارضي على الطريقة التونسية، بغرض توقيف الثورة والقضاء على جبهة التحرير الوطني.

وذكر الخطيب أنه بعد التوصل إلى اكتشاف خيوط المؤامرة جرت استنطاقات، وتم ممارسة التعذيب على كثير من المتورطين في المؤامرة، وبلغ عدد الذين حكم عليهم جيش التحرير الوطني بالموت على مستوى الولاية الرابعة ثلاثمائة شخص. وقال إن العقيدين عميروش وبوقرة أنقذا الثورة فعلا من خطر كان يهدق بها، وأضاف "صحيح أنه جرت عمليات تعذيب، لكنها كانت ضرورية، والمهم أننا خلصنا الثورة من العناصر العميلة التي استغلت الظروف القاسية التي كان يمر بها جيش التحرير الوطني للترويج للأفكار الانهزامية المعادية للمثال الثوري".

حميد عبد القادر

كشف السيد يوسف الخطيب المدعو العقيد سي حسان عن حثيات ما يعرف بقضية «سي صالح» أو «لقاء الإليزي»، الذي جمع ما بين 11 و12 جوان 1960 ثلاثة من قيادات من جيش التحرير للولاية الرابعة العقيدين سي صالح وسي أمحمد والنقيب سي لخضر والجنرال شارل ديغول أنه لم يكن سوى لقاء عرضيا ولم يؤثر على مسار الثورة، وجاء كنتاج عدد من العوامل بعد مخططات شال والجملات الفرنسية الواسعة ودعوات ديغول لتقرير المصير.

● أوضح الخطيب أنه لفهم مثل هذا اللقاء يجب إدراك الظروف والملايسات المحيطة بهذا الحادث التاريخي، فقد كثفت السلطات الاستعمارية من حملاتها العسكرية الواسعة النطاق بعد اعتماد مخطط شال عام 1959 كخيار عسكري بعد مخطط قسنطينة في عام 1958. وأوضح الخطيب أن العمليات العسكرية مثل «إيتسنال» و «بيار بريسيوز» ساهمت في التأثير على جيش التحرير، مضيفا أن خروج لجنة التنسيق والتنفيذ أبرز إشكالا كبيرا، حيث شعر الكثير بأنه تم التخلي عن الداخل لحساب الخارج وأنه تم الخروج عن مبدأ "أولوية الداخل عن الخارج"، وأشار الخطيب بعد لقاء العقدا، كان التوجه هو تكريس مبدأ أولوية الداخل عن الخارج لكن بعدها لم يتم تطبيق هذا المبدأ واستند الخطيب إلى مقولة بن طوبال، "حينما خرجنا ذهينا بالمبدأ إلى الخارج". وحول ملايسات قضية «لقاء الإليزي» أشار الخطيب، بعد خطاب الجنرال شارل ديغول في ديسمبر 1959 حول مسألة تقرير المصير، حول جيش التحرير معرفة موقف الحكومة المؤقتة فتحت مراسلة مسؤوليها إلا أنه لم يتلقى أي إجابات، ومع التزام الحكومة المؤقتة الصمت وتشكيل مجلس الولاية الرابعة الذي كان يتكون من العقدا، سي صالح وسي أمحمد فضلا عن النقيب حليم وسي الأخضر، وقد أراد هؤلاء الاستمرار فيما اتفق عن لقاء العقدا في ديسمبر 1958. حيث تقرر إيفاد وفد برئاسة العقيد عميروش لمثلي الحكومة المؤقتة لكن عميروش استشهد في الطريق، واعتبر الخطيب أن الوضع كان صعبا مع افتقاد السلاح والذخيرة وصعوبة وصول المؤونة،

قال يوسف الخطيب إن مؤسسة الولاية التاريخية الرابعة التي أنشأها حديثا رفقة عدد من رفاق السلاح بما فيهم العقيد لخضر بورشعة، تسعى للتطرق إلى كل قضايا حرب التحرير بدون أي عقدة، بما في ذلك قضية "البلويت" التي ما تزال تعتبر ضمن طابوهات الثورة التي لم يتطرق لها التاريخ الرسمي.

● قال ضيف "فطور الصباح" بخصوص هذه المسألة أن تفاصيل القضية كما عرفتها الولاية الرابعة تعود ليوم 28 ديسمبر 1958 حينما اجتمع قادة الداخل، وهم العقيد خنضر (الولاية الأولى)، العقيد عميروش(الولاية الثالثة) العقيد بوقرة (قائد الولاية الرابعة) وسي الحواس (مثلا للولاية السادسة) في حين مثل الولاية الثانية لين خان، وقد لاحظ العقيد عميروش خلال الاجتماع أن ولايات الداخل تعاني من لامبالاة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي لم تكن ترسل ما يكفي من الأسلحة للمجاهدين في الداخل الذين كانوا يقاسون من ويلات مخطط شال الذي جاء به الجمهورية الفرنسية الخامسة بقيادة الجنرال ديغول، الأمر الذي أوجد أحياطا ويأسا في الداخل، استغلته أجهزة المخابرات الفرنسية لضرب الثورة.

هذا الوضع المتردي لولايات الداخل - يضيف حسن الخطيب- هو الذي عجل في انتشار مؤامرة "البلويت" التي انتهى منها العقيد عميروش في الولاية الثالثة وقام بالتصفيات المعروفة من أجل إنقاذ الثورة، فأخبر العقيد أمحمد بوقرة بما جرى في ولايته. وسارت الشكوك سي أمحمد -حسب